



بيان دولة قطر

يلقيه

سعادة الدكتور/ أحمد حسن الحمادي.

الأمين العام لوزارة الخارجية

أمام مؤتمر نزع السلاح

((الجزء الرفيع المستوى))

جنيف، 23 فبراير 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،  
أصحاب السعادة،  
السيدة تاتيانا فالوفايا الأمينة العامة لمؤتمر نزع السلاح  
السيدات والسادة الحضور الكريم،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

انه لمن دواعي سروري أن أشارككم اليوم في هذه الجلسة القيمة، ونأمل ان تتكلم أعمال المؤتمر لهذا العام بالنجاح والمضي قدما في مسيرة إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وأن نتخذ من التعاون والتضامن العالميين الحاصلين لمواجهة كوفيد-19 وما نتج عنه من تحديات عديدة أمام العالم بأجمعه، نموذجا لمواصلة العمل بالنهج المتعدد الأطراف إزاء قضية نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس،

ان قضية نزع السلاح هي بالأساس قضية إنسانية تتعلق بحماية الناس وتلعب دوراً حاسماً في منع الأزمات والصراعات المسلحة وتسهم في حلها من خلال الحوار السياسي الجاد والمفاوضات عوضاً عن استخدام الأسلحة. وعليه فهي لا تعتبر خياراً وإنما ضرورة تعود نتائجها بالنفع على الجميع وتسهم في بناء عالم أكثر أمناً وأماناً.

وللأسف لا تزال أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، مصدر قلق رئيسي للبشرية وتهدد السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة، مما يستدعي من المجتمع الدولي إيلاء اهتمام متزايد لقضايا نزع السلاح، والمحافظة على الإنجازات التي حصلت وتحديد المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها والسعي للتوصل الى حلول توفيقية. وفي هذا الصدد نرحب بالاتفاق الذي تم بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الروسي على تمديد سريان معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية "نيو ستارت"، وهي خطوة صحيحة باتجاه الحد والتخلص من دوامة التسلح النووي.

السيد الرئيس،

تنتهج دولة قطر سياسة وطنية ثابتة وواضحة حول قضايا نزع السلاح، وذلك انطلاقاً من التزامها بمسؤولياتها تجاه صون السلم والأمن الدوليين، وإيماننا منها بضرورة دعم كافة المساعي الرامية لنزع السلاح في العالم. وعليه فقد انضمت الدولة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الرئيسية في مجال نزع السلاح، كما تم إنشاء اللجنة الوطنية لحظر

الأسلحة عام 2004، والتي تقوم بدور هام في تقديم المشورة للجهات الحكومية المختصة، والمشاركة في تطوير وتحديث التشريعات الوطنية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل والعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقيات الدولية المعنية التي انضمت إليها الدولة، وإعداد وتنفيذ البرامج لنشر الوعي عن أبعاد نزع السلاح، وتنظيم الدورات التدريبية بالتعاون مع مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والمنظمات الدولية المعنية، فضلا عن استضافة العديد من المؤتمرات والندوات ذات الصلة بمواضيع نزع السلاح.

**السيد الرئيس،**

تواجه منطقة الشرق الأوسط، معضلة أمنية هامة تتمثل بوجود واستخدام أسلحة الدمار الشامل مما يشكل تهديدا حقيقيا يجب معالجته والتصدي له. وتعتبر المبادرات الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، من المحاولات الهامة لمعالجة هذه المخاوف على المستوى الإقليمي والدولي، وان نجاحها سيسهم في تحقيق الامن والاستقرار والسلام والتنمية المستدامة ويعزز كذلك من مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خاصة في ظل التوترات الإقليمية والدولية القائمة.

وفي هذا الصدد تعرب دولة قطر عن دعمها الكامل لعقد دورة جديدة لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط خلال هذا العام، وتتطلع أيضا إلى انعقاد مؤتمر المراجعة العاشر لمعاهدة عدم الانتشار النووي في أبريل 2021، كما ندعو المجتمع الدولي وخاصة الدول الراحية لقرار عام 1995 والذي أرتبط بشكل أساسي بالتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ان تقي بمسؤولياتها وواجباتها حيال تنفيذ قرارات مؤتمر عام 2010، والقرارات الاخرى ذات الصلة.

من جهة أخرى تؤكد دولة قطر على الحق المشروع لجميع الدول لا سيما الدول النامية، في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وفقا لمعايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها وبما يتوافق أيضا مع نظام الضمانات الشاملة.

**السيد الرئيس،**

تؤمن دولة قطر بأهمية مؤتمر نزع السلاح كونه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لبحث قضايا نزع السلاح، وندعو جميع الدول الأعضاء الى التحلي بالمرونة والإرادة السياسية من اجل إنهاء حالة الجمود التي تصيب المؤتمر، والتوصل الى برنامج عمل متوازن وشامل يأخذ بعين الاعتبار الشواغل الامنية لجميع الدول، ويتوافق مع النظام الداخلي.

كما نؤكد على انه قد حان الوقت كي يقوم مؤتمر نزع السلاح، بمراجعة توسيع عضويته ليكون أكثر تمثيلاً، وتماشياً مع ما نص عليه النظام الداخلي. وفي هذا الصدد تجدد دولة قطر تأكيد رغبتها بالانضمام كدولة عضو في مؤتمر نزع السلاح، حيث تم إرسال طلب الانضمام إلى أمانة المؤتمر في شهر يونيو 2012م، ونأمل ان يحدث تقدم حقيقي في هذا الملف.

وفي الختام تؤكد دولة قطر حرصها والتزامها بدعم مفاوضات نزع السلاح وتنفيذ جميع التزاماتها في هذا المجال، ومواصلة مواقفها ودعواتها الدائمة لحفظ السلم والأمن الدوليين وحماية البشرية من الآثار المدمرة للأسلحة الفتاكة وآثارها السيئة.

**وشكرا السيد الرئيس.**